ISSN: 2321-7928

نظرية النظام للعلامة الفراهي رحمه الله
أصول وقواعد

- كمال أولاد موسى[1]

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإنّ البحث في الدراسات القرآنية يعدّ من أعظم سبل البحث العلمي وأكثرها نفعًا، لارتباطه بكلام الله عزّ وجلّ صالحًا لكل زمان ومكان، وفي التاريخ البشري لم يشهد كتابٌ قط ما شهده كتاب الله تعالى من العناية والدراسة وذلك من جوانب مختلفة سواء على مستوى كتابته ونقله وحفظه أو تفسيره واستخراج دُرره، ومن أهم هذه الجوانب والنواحي التي عني بها جانب تفسيره واستخراج معانيه، وما كان ذلك إلا لكونه مصدر التشريع الرباني، حيث إنّ كثافة دلالته مع قلة عبارته جعلت الأنظار فيه تختلف مع أنّ الكل له قصد واحد ووحيد، ألا وهو الفهم عن الله سبحانه، ومن أهم هذه الأنظار اعتبارًا وأكثرها وجودًا ما تعلق بتفسيره إما من جهته لغته وما اتصل بها من علوم، وإما من مناحي إعجازه المتعددة فقهًا وأثرًا وبلاغة وبيانًا وغيرها.

ومن هذا المنطلق يروم هذا البحث استجلاء بعض ملامح نظرية النظام القرآنية للعلّامة الفراهي رحمه الله، وذلك ببيان أهم أصولها وتتبع أبرز قواعدها انطلاقًا من مجموع مؤلفاته حولها، هذه المؤلفات التي كانت مشروعًا علميًا متفردًا لم يكتب له الكمال بسبب انقضاء الأجل، لكن معالمه قائمة ولله الحمد من خلال ما دوّنه الفراهي

[1] مدرّس في التعليم الثانوي التأهيلي، قلعة السراغنة، المديرية الإقليمية، مراكش الغرب

رحمه الله وتابعه فيه تلاميذه البررة. بارك الله فيهم وفي جهودهم.

بين يدي النظام: يهدف هذا المبحث إلى الحديث عن بعض القضايا المتصلة بنظرية النظام بشكل تمهيدي، والتي تعدّ مفتاحًا لا يتوصل القارئ بدونه إلى النفاذ إلى عمق هذه النظرية وفهم حقيقتها، فلكي يستطيع القارئ فهم هذه النظرية بشكل واضح، لا بدّ من تقديم الحديث عنها ببعض المسائل من قبيل نشأتها وكيف تبدّت فكرتها للفراهي؟ وكذا ما المميز بشأنها؟ وما السؤال الذي تجيب عنه؟ إلى غير ذلك من القضايا التي تمهّد الطريق لفهم حقيقة هذه النظرية.

نشأة النظرية: بالنسبة لنشأة نظرية النظام فإننا نجد الفراهي في مقدمة تفسيره يذكر عن نفسه أنه لم يكن بدعًا في تتبع النظام، حيث يقول: "ومع ذلك لم أكن ببدع في تتبع النظام، لأنّ جماعة من العلماء قصدوا إليه، وصنّفوا فيه."،[1] من خلال هذا النص يتبين أنّ الفراهي لم يكن أول من اكتشف النظام وسعى في تتبعه، بل وصنّفوا فيه كما يقول، لكن هنا يطرح سؤال، وهو لماذا تنسب هذه النظرية له مع أنه باعترافه لم يكن أول مكتشف لها، والجواب على هذا السؤال المهم هو المراد لكن ليس هذا أوانه، لأنّ الفراهي بعد ذكره لهذا الكلام نقل نص للسيوطي يتحدث عن من ألّف في هذا الفن ومن خلال هذا النص تتضح جملة من الأمور المهمة منها ما هذا النظام الذي ألّفوا فيه، وهل له تسمية أخرى، حيث يقول السيوطي فيه: "أَفْرَدَهُ بِالتَّأْلِيفِ الْعَلَّامَةُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الزُّبَيْرِ شَيْخُ أَبِي حَيَّانَ فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ "الْبُرْهَانَ فِي مُنَاسَبَةِ تَرْتِيبِ سُوَرِ الْقُرْآنِ" وَمِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ الشَّيْخُ بُرْهَانُ الدِّينِ الْبِقَاعِيُّ فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ "نَظْمُ الدُّرَرِ فِي تَنَاسُبِ الْآيِ وَالسُّوَرِ"[2]، وليتضح أكثر المقصود من هذا النص فإنّ السيوطي عنون هذا النوع بقوله في "مناسبة الآيات والسور"، وهو ما يظهر أيضًا

[1] تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، لعبد الحميد الفراهي، ص/15.
[2] الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، ج/3، ص/369.

من خلال اسم الكتابين، فيظهر من كل هذا أنّ المقصود هو علم المناسبة أو التناسب، وقد أضاف الفراهي نصًا للسيوطي ويوضح ذلك حيث قال فيه: "وَعِلْمُ الْمُنَاسَبَةِ عِلْمٌ شَرِيفٌ قَلَّ اعْتِنَاءُ الْمُفَسِّرِينَ بِهِ لِدِقَّتِهِ وَمِمَّنْ أكثر فيه الإمام فخر الدين وقال فِي تَفْسِيرِهِ أَكْثَرُ لَطَائِفِ الْقُرْآنِ مُودَعَةٌ فِي التَّرْتِيبَاتِ وَالرَّوَابِطِ."[1] وهذا النص أكثر دلالة على أنّ المقصود هو علم مناسبة، ويطرح أسئلة أخرى منها هل النظام هو المناسبة، أم أنّ بينهما فروقًا، وهو سؤال ستتم الإجابة عنه في مطلب خاص، ومن الملفت للنظر هو أنّ الفراهي قد ذكر بعد هذا نصًا للعزّ ابن عبد السلام ينفي وجود هذا الفن،[2] ويعلّق عليه بقوله: "فهذان مذهبان مختلفان للعلماء، وعلى كليهما فريق، الأول (أي القائلين بالتناسب) عندي أحسن، وبه آخذ، وإنما نقلت ذلك لتعلم أمرين: الأول أنه ليس مما سكت عنه العلماء، والثاني أنّ هذا عبء ثقيل لم يقم له إلا القليل، وخبأ مستور لم يخرج منه إلا يسير."[3] وهذا النص يؤكد ما ذكر من أنّ المقصود هو المناسبة حيث ذكر انقسام العلماء فيها، ونبّه إلى أنه ليس أول مكتشف لهذا الفن، وإلى أنّ التصنيف فيه قليل، هكذا إذن ابتدأت رحلة الفراهي مع النظام، لكن علم المناسبة كان قبل الفراهي بزمن، وقد أُلّف فيه علماء قبله، لهذا لا بد من معرفة هذا العلم لمعرفة النظام، إذن ما هو علم المناسبة؟

---

[1] المصدر نفسه، ج/3، ص/369.

[2] وهذا النص بتمامه لا ما ذكره الفراهي فقط هو: "وَاعْلَم أَن من الْفَوَائِد أَن من محَاسِن الْكَلَام أَن يرتبط بعضه بِبَعْض؛ ويتشبث بعضه بِبَعْض، لِئَلَّا يكون مقطَّعاً متبرّاً، وَهَذَا بِشَرْط أَن يَقع الْكَلَام فِي أمر متحد، فيرتبط أَوله بِآخرِهِ. فَإِن وَقع على أَسبَاب مُخْتَلفَة، لم يشْتَرط فِيهِ ارتباط أحد الْكَلَامَيْنِ بِالْآخرِ. وَمن ربط ذَلِك، فَهُوَ متكلف لما لم يقدر عَلَيْهِ إِلَّا بربط ركيك، يُصَان عَن مثله حسن الحَدِيث، فضلا عَن أَحْسنه، فَإِن الْقُرْآن نزل على الرَّسُول -عَلَيْهِ السَّلَام -فِي نيف وَعشْرين سنة، فِي أَحْكَام مُخْتَلفَة، شرعت لأسباب مُخْتَلفَة غير مؤتلفة، وَمَا كَانَ كَذَلِك لَا يَتَأَتَّى ربطُ بعضه بِبَعْض؛ إِذْ لَيْسَ يحسن أَن يرتبط تصرُّف الْإِلَه فِي خلقه وَأَحْكَامه بعضه بِبَعْض مَعَ اخْتِلَاف الْعِلَل والأسباب." ينظر: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ص/278.

[3] تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، لعبد الحميد الفراهي، ص/17.

علم المناسبة: وفي الحديث عن المناسبة بيّن الفراهي جملة الأمور المتعلقة بها من قبل اختلاف العلماء حولها، كما ذكر نصوصًا للقائلين بها وللمانعين، واختار مذهب القائلين بها لما لدراسة القرآن بهذا الفن من مزية في التأويل وبيان أسرار هذا الكتاب المبين كما سيتبن انطلاقًا من كلامه، كما أنه لا يتصور وجود نظام بلا تناسب، الأمر الذي يعفي البحث من الخوض في مناقشة آراء وحجج الفريقين في هذا المطلب،[1] كما أنّ الذين تحدّثوا عن المناسبة قد فصّلوا القول في بيان صحة هذا الفن، ووضعوا للخائضين فيه شروطًا،[2] وكتنبيه لطيف فإنّ الذين أنكروا هذا العلم كان أكبر همّهم هو الخوف على كتاب الله من التأويلات البعيدة المتكلفة، ولا شك أنّ هذا من الأمور التي لا تقبل في هذا وغيره من ضروب التفسير، وسيقتصر البحث في هذا المطلب على بيان معنى التناسب والمناسبة، وبيان حدوده ومعالمه بشكل مختصر، بالنسبة للمعنى اللغوي يقول صاحب تاج العروس: "(المُنَاسَبَةُ: المُشَاكَلَةُ)، يقالُ: بَين الشَّيْئَين مُنَاسَبَةٌ وتَنَاسُبٌ: أَي مُشَاكَلَةٌ وتَشَاكُلٌ. وَكَذَا قَوْلهم: لَا نِسْبَةَ بينَهمَا، وَبَينَهمَا نِسْبَةٌ قَرِيبةٌ."[3]، وقد بيّن ابن فارس معنى جذر هذه الكلمة حيث قال فيه: "(نَسَبَ) النُّونُ وَالسِّينُ وَالْبَاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ قِيَاسُهَا اتِّصَالُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ. مِنْهُ النَّسَبُ، سُمِّيَ لِاتِّصَالِهِ وَلِلِاتِّصَالِ بِهِ."[4] وما يلاحظ من كلا النصّين هو شدة ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي، لكن قبل ذلك لا بد من حديث قضية مهمة وهي هل المناسبة علم؟ صحيح أنّ ما أورده الفراهي في النص السابق يدلّ على ذلك، لكن بالعودة إلى المصادر المتقدمة لا نجد أحدًا وضع له قواعد ومصطلحات مع الزركشي

[1] ينظر: مجلة جامعة الإمام، علم المناسبات بين المانعين والمجيزين، لإبراهيم بن سليمان آل هويمل، العدد 25، 1420، ص/ 95.

[2] ينظر: علم المناسبات في السور والآيات، ويليه مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسيوطي، محمد بن عمر سالم بازمول، دار الميراث النبوي، الجزائر، 2018م، ص36-41.

[3] تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج/4، ص/256، مادة (ن س ب).

[4] معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس الرازي، أبي الحسين (المتوفى: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، ج/5، ص/423، مادة (ن س ب).

والسيوطي ثم من أتى بعدهم إلى العصر الحديث والذي كثر فيه التصنيف فيه استقلالًا ووضعت له مصطلحات وغير ذلك من الأمور التي تدلّ على علميته، بينما المتقدمون الذين أشاروا إليه ونبهوا على وجوده كان همهم بيان هذه المناسبات وأسرارها، وبعد هذا التنبيه يمكن القول بأنّ المعنى الاصطلاحي العام للمناسبة هي علة الترتيب،[1] وفي ارتباطها بالقرآن فهي علل ترتيب أجزائه بعضها ببعض،[2] أما بالنسبة لتعريفه كعلم فإنه معرفة مجموع الأصول الكلية، والمسائل المتعلقة بعلل ترتيب أجزاء القرآن العظيم بعضها ببعض، أو هو معرفة مجموع الأصول الكلية، والمسائل المتعلقة بالمعنى الذي يربط بين سور القرآن العظيم وآياته،[3] هذا هو تعريف علم المناسبة قد تبين أنّ الدلالة اللغوية للفظة قد بقيت حاضرة في المعنى الاصطلاحي وهي ذلك الارتباط والاتصال، أما بالنسبة لأصول هذا العلم وفروعه فقد بسطها كثير من العلماء والباحثين المعاصرين،[4] منهم مَنْ درسها عند علم من الأعلام كالرازي وغيره،[5] ومنهم من ألّف فيها وجمعها من غير الاقتصار على علم واحد،[6] ومنهم أيضًا من اقتصر على ظاهرة تناسبية واحدة،[7] ولا يسع مقام لعرض طرق تناول الدارسين

---

[1] علم المناسبات في السور والآيات، ويليه مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسيوطي، محمد بن عمر سالم بازمول، دار الميراث النبوي، الجزائر، 2018م، ص/29.

[2] المصدر نفسه، ص/29.

[3] المصدر نفسه، ص/30.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص30-67، وجواهر البيان في تناسب سور القرآن، لأبي الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري، والتناسب البياني في القرآن الكريم، دراسة في النظم المعنوي والصرفي، لأحمد أبو زيد، وعلم المناسبات دراسة نظرية ونماذج تطبيقية، لمحمد عبد العزيز سلامة،

[5] منها مثلًا: التناسب السياقي ومستوياته في تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، أطروحة دكتورة للباحثة فضيلة عظيمي، التناسب القرآني عند الإمام البقاعي دراسة بلاغية، للباحث مشهور موسى مشهور مشاهرة، التناسب في تفسير الرازي دراسة في أسرار الاقتران، رسالة دكتورة للباحثة منال مبطي حامد المسعودي.

[6] منها مثلنا: التناسب ودوره في الإعجاز القرآني، للباحثة إقبال وافي نجم، ومصابيح الدرر في تناسب آيات القرآن الكريم والسور، لعادل بن محمد أبو العلاء...

[7] منها مثلًا: التناسب بين القسم المفرد وجوابه في القرآن الكريم، لناصر بن محمد بن محمد ال عشوان، والمناسبة بين كلمات الآية الواحدة في القرآن الكريم، للباحث الخضر ناصر الجونة صالح، والمناسبة بين المعاني وأثرها في عطف الجمل، د الحسن المثنى عمر الفاروق...

للمناسبة في هذا البحث،[1] كما أنهم اختلفوا في ذلك كثيرًا، وسيأتي حديث عن علاقة المناسبة بشكلها العلمي بالنظام عند الحديث عن الفرق بينهما.

وهناك مسألة مهمة لا بد من بيانها لخطورة موقعها من علم المناسبة ونظرية النظام، ألا وهي ترتيب السور، مما لا شك فيه أنّ ترتيب الآيات توقيفي لا اختلاف حوله، وهذا يجعلنا عند الحديث عن المناسبة بين الآيات في حلّ من تتبع شيء لا دليل عليه، إنما ما يمكن أن يردَ منه الإشكال هو ترتيب السور والذي اختلف فيه بين من يرى أنه توقيف من النبي صلّى الله عليه وسلّم، وبين من يرى أنه اجتهاد من الصحابة رضوان الله عليهم، وهناك من يرى أنّ في أمر تفصيل أيّ أنّ بعض الترتيب منه صلّى الله عليه وسلّم، وبعض يمكن أن يكون عليه السلام فوّض فيه الأمر إلى الأمة بعده، حيث يذكر فهد الرومي هذه الأقوال وحججها قائلًا: "للعلماء في ترتيب السور في القرآن الكريم ثلاثة أقوال:

الأول: أنّ ترتيب السور على ما هو عليه في المصحف الآن توقيفي وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر من الرسول- صلّى الله عليه وسلّم- عن جبريل عليه السلام عن ربّه عزّ شأنه كترتيب الآيات سواء بسواء...

القول الثاني: أنّ ترتيب السور اجتهاد من فعل الصحابة رضي الله عنهم. وهذا قول جمهور العلماء، قال ابن فارس: جمع القرآن على ضربين: أحدهما: تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين فهذا هو الذي تولّته الصحابة وأما الجمع الآخر وهو جمع الآيات في السور فهو توقيفي تولّاه النبي- صلّى الله عليه وسلّم- كما أخبر به جبريل عن أمر ربه...

القول الثالث: أنّ ترتيب بعض السور كان توقيفيًا وبعضها كان باجتهاد الصحابة: قال

[1] ينظر: مجلة كلية العلوم الإسلامية، مقال علم المناسبة في القرآن الكريم أهميته وطرق التأليف فيه، للمختار سبخة، جامعة بغداد، العدد 38، 2014م، ص/11.

الزركشي: مال ابن عطية إلى أنّ كثيرًا من السور كان قد علم ترتيبها في حياته- صلّى الله عليه وسلّم- كالسبع الطوال والحواميم والمفصّل وأنّ ما سوى ذلك يمكن أن يكون قد فوّض الأمر فيه إلى الأمة بعده، وقال أبو جعفر بن الزبير الآثار تشهد بأكثر مما نصّ عليه ابن عطية ويبقى منها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف"،[1] وقد رجح فهد الرومي القول الأول لما ظهر له من أدلته، بينما ضعّف أدلة القول الثالث، قال معلقًا على الترتيب: "وعلى كل حال ومهما يكن من أمر سواء أكان هذا الترتيب الذي نجده في المصاحف بطريق التوقيف أم بطريق الاجتهاد، ثم أجمع الصحابة عليه، ومضت الأمة على قبوله، فيجب التمسك به والإعراض عن الدعوات الزائفة لإعادة ترتيب المصاحف حسب النزول أو الموضوع أو غير ذلك؛ لأنّ في ترتيب سوره معاني لا تقلّ عن معاني الترتيب في آياته، جدّ كثير من العلماء في استنباطها وتحصيلها. فضلًا عن مخالفة الإجماع وما في ذلك من مفاسد عظيمة."[2] قد أشار في آخر كلامه إلى أنّ هذا الترتيب سواء أكان توقيفًا من النبي صلّى الله عليه وسلّم أم اجتهادًا من الصحابة، فإنه لا يخلو من أسرار ومعانٍ، هذه الأسرار هي موضوع علم المناسبة والنظام أيضًا، وقد ذكر الزركشي أنّ هذا العلم مبني على أنّ الترتيب توقيفي حيث قال: "وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ تَرْتِيبَ السُّوَرِ توقيفي وهذا الرَّاجِحُ كَمَا سَيَأْتِي وَإِذَا اعْتَبَرْتَ افْتِتَاحَ كُلِّ سُورِهِ وَجَدْتَهُ فِي غَايَةِ الْمُنَاسَبَةِ لِمَا خَتَمَ بِهِ السُّورَةَ قَبْلَهَا ثُمَّ هُوَ يَخْفَى تَارَةً وَيَظْهَرُ أُخْرَى كَافْتِتَاحِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ بِالْحَمْدِ فَإِنَّهُ مُنَاسِبٌ لِخَتَامِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ مَنْ فَصْلِ الْقَضَاءِ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ {وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الحمد لله رب العالمين}"،[3] ثم يسوق يذكر أمثلة أخرى تأكد ذلك ويعقب عليه بقوله: "وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى السُّوَرِ فَمَا ظَنُّكَ بِالْآيَاتِ وَتَعَلُّقِ

[1] دراسات في علوم القرآن الكريم، لفهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط/12، 2003م، ص108-113.

[2] المصدر نفسه، ص/113.

[3] البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن الزركشي (المتوفى: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/1، 1957 م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ج/1، ص/38.

بَعْضِهَا بِبَعْضٍ بَلْ عِنْدَ التَّأَمُّلِ يَظْهَرُ أَنَّ الْقُرْآنَ كله كالكلمة الواحدة"،[1] بل ويذكر ابن الزبير أنّ المناسبة حاصلة سواء كان الترتيب توقيفيًا أم اجتهادًا من الصحابة حيث قال: "ومن ظن ممن اعتمد القول بأن ترتيب السور اجتهاد من الصحابة أنهم لم يراعوا في ذلك التناسب والاشتباه فقد سقطت مخاطبته، وإلا فما المراعى وترتيب النزول غير ملحوظ في ذلك بالقطع، بل هذا معلوم في ترتيب آي القرآن، الواقع ترتيبها بأمره عليه السلام وتوقيفه بغير خلاف، ألا ترى أنّ سورة البقرة من المدني، وقد تقدّمت سور القرآن بتوقيفه عليه السلام في الصحيح المقطوع به، وتقدم المدني على المكي في ترتيب السور والآي كثير جدًا، فإذا سقط تعلق الضمان بترتيب النزول لم يبق إلى رعي التناسب والاشتباه، وارتباط النظائر والاشباه."[2] من خلال هذا النص يتبين لنا أنّ التناسب حاصل في هذا الترتيب مهما كان واضعه، مع أنّ كثيرًا ممن اهتم بدراسته أو بعلوم القرآن يقولون بأنه توقيفي، ولا يذهبون مع قول الجمهور، وحاصل المسألة أنّ هذا القول يترتب عليه مسألة إعجاز هذا الترتيب والتناسب، حيث إنه وإن كانت المناسبة حاصلة فإنّ الإعجاز لا يكون حاصلًا إلا إذا كان الترتيب توقيفًا منه صلّى الله عليه وسلّم، وهذا هو الأصوب إن شاء الله لما دلّت عليه أدلة القائلين به وأيضًا لما ظهر من أسرار الترتيب، وهذا هو مذهب الفراهي، حيث قال في كتابه دلائل النظام: "وإنما يشك من يشك في ترتيب السور، لا آياتها، هل هو كان في عهد النبي أم رتبها الجامعون للقرآن؟ والصحيح الثابت أنّ ترتيب سور القرآن أيضًا من عند الله، وجاء به جبريل، وعلّمه النبي، وهو علّمه الصحابة كما علم"،[3] ثم ذكر أنّ فصل القول في ذلك في كتابه تاريخ القرآن، والذي للأسف لم يطبع، وقد عنون فصلًا في كتابه دلائل النظام بـ"ترتيب القرآن المعجز"[4] تحدّث فيه عن الترتيب بصفة عامة ليس بين السور فقط، وأبرز وجه إعجازه، كما

[1] المصدر نفسه، ج/1، ص/39.
[2] البرهان في تناسب سور القرآن، لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبي جعفر (المتوفى: 708هـ)، تح: محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، 1990 م، ص/184,
[3] دلائل النظام، لعبد الحميد الفراهي، الدائرة الحمدية، الهند، ص/13.
[4] ينظر: المصدر نفسه، ص/54.

يستشف هذا أيضًا من فصول أخرى هي "معالم السور"[1] و"ترتيب السور"[2] حيث تحدث في هذا الأخير عن وجوه المناسبة بين السور وأنواعها كما سيأتي بيانه، هذا بالنسبة لما لا بد من معرفته من المناسبة في مدخل هذا الفصل، وتبقى بعض المسائل تأتي في المباحث القادمة كالفرق بين المناسبة والنظام، وأيضًا سبب استبدال الفراهي النظام بالمناسبة، إلى غير ذلك، لكن بقي إيضاح بعض المسائل عن النظام وما لا بد من معرفة في هذا المدخل، قبل بيان مفاهيمه وأصوله ومصطلحاته في مباحث هذا الفصل.

مبادئ لفهم النظام: ليس الغرض من هذا المطلب بيانه من الناحية اللغوية والاصطلاحية، أو بيان الفرق بين بعض المصطلحات كالنظم والتناسب والترتيب وغيرها لأنّ هذا محله المبحث القادم، بل الغرض هنا هو ذكر بعض الأمور التي تجعل من الحديث عن نظرية النظام حديثًا ذا نفع وجدوى، وهذه المسائل مستفادة من كلام الفراهي نفسه، وقد سبقت الإشارة إلى شيء منها في ما تقدم من هذا البحث، وأول هذه الأمور كيف تعرّف الفراهي على النظام قد تقدم الحديث عن أنّ الفراهي لم يكن الأول في تتبع، لكن المراد هنا هو كيف اهتدى الفراهي إليه، يقول الفراهي عن ذلك: "وقد يسّر الله تعالى لي، بمحض نعمته، فهم نظم القرآن في سورة البقرة وسورة القصص من نفس القرآن وإني كنت مولعًا بتلاوته، وهو أحبّ الكتب وألذها عندي ولله الحمد وقد كنت أسمع أنّ القرآن أشتّ الكتب نظمًا لنزوله نجمًا نجمًا ولكن بعد ما ظهر لي النظام في سورتين حثّني على التدبر في باقيها، وكنت في حدث السن وعوز الفرصة، فمضت بضع عشرة سنة حتى وفّقني الله تعالى أن ابتدأت من أول القرآن ويسّر لي الإتمام في سنة كاملة وهممت أن أبرزه للناس فردّ عني عظم الذمة وروّعني كبر المغبة فمكثت أراجع فيه النظر مرة بعد مرة أمدًا طويلًا مستعيذًا بالله من ظلمات النفس وغوايات الجهل، ومع ذلك وددت لو طويته على غرّه، وسكت عن حلوه ومرّه، ونجوت من

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص/80.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص/83.

إثمه وبرّه، ولكن اضطرني إليه أمور"،[1] بالنسبة لهذه الأمور التي دفعت الفراهي إلى النظام والتأليف فيه سيأتي ذكرها لكن قبل ذلك لا بد من بيان أفكار هذا النص التي تبين كثيرًا من المسائل المهمة جدًا لمن أراد أن يفهم هذه النظرية من جذورها.

المسألة الأولى وهي أنّ الفراهي يعتبر هذه النظرية فتحًا من الله ونعمة منه- وهذا مما لا شك فيه- وسبب ذلك كما يذكر هو أنه فهمها من القرآن نفسه في تينك السورتين، وفي هذا دلالة أصل من أصول التفسير في هذه النظرية هو تفسير القرآن بالقرآن وهو من أبرز ما تميز به تفسير كما سيظهر في الشق التطبيقي، ولم يصل الفراهي إلى هذا الفهم إلا بعد أن صار القرآن ديدنه، وعاش معه.

والمسألة الثانية وهي إشكال واجهه الفراهي وهو القول بأنّ القرآن أشتّ الكتب نظمًا لنزوله نجمًا نجمًا، وهذه من بين الحجج التي يطعن به المانعون للتناسب، لكن النظر إلى القرآن أظهر للفراهي بطلان هذا القول، وهنا أشار إلى الوسيلة التي توصل إلى بيان النظام ألا وهي التدبر وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في المبحث القادم.

ثم يذكر الفراهي ما اعترضه من إتمام النظر في كتاب الله بغية الكشف عن النظام، لكنه لم يعد واستطاع إتمامه في سنة، عرض له إشكال آخر وهو إظهار هذا العلم للناس، وهذه هي المسألة الثالثة، والسؤال الذي يرد على الذهن هو ما المانع من إظهار هذا العلم للناس وهو علم كما اتضح نافع، الإجابة عن هذا السؤال تنقسم إلى قسمين قسم يتعلق بالنفس البشرية والتي تسعى للكمال وتريد لعملها أن يكون في أفضل سورة ممكنة ما يجعل المبدع يتريث ويعيد النظر كما كان يفعل الشعراء في الحوليات، بغية تنقيح العمل وتجويده، وهذا أمر محمود، وينضاف إليه الخوف من الرياء والعجب، أو عدم قبول الناس لهذا العمل، وعدم الانتفاع به، إلى غير ذلك من الطبائع البشرية كما أشار، والقسم الثاني متعلق بطبيعة العمل، حيث إنّ هذا الفن هو **فتح جديد** كما

[1] تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، لعبد الحميد الفراهي، ص/17.

سيتبين، وكل شيء جديد يصعب قبوله من طرف الناس، على الرغم من أنه مبني على القرآن نفسه واللغة بعلومها ووظّف أدوات كانت عند المفسرين قبله سيأتي ذكرها، لكن هذا من جانب آخر يذكرنا بما ذكره ابن العربي في معرض حديثه عن علم المناسبة، كما ذكر الزركشي عنه: "قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي سِرَاجِ الْمُرِيدِينَ ارْتِبَاطُ آيِ الْقُرْآنِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ حَتَّى تَكُونَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ مُتَّسِقَةَ الْمَعَانِي مُنْتَظِمَةَ الْمَبَانِي عِلْمٌ عَظِيمٌ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ إِلَّا عَالِمٌ وَاحِدٌ عَمِلَ فِيهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ثُمَّ فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَنَا فيه فلما لَمْ نَجِدْ لَهُ حَمَلَةً وَرَأَيْنَا الْخَلْقَ بِأَوْصَافِ الْبَطَلَةِ خَتَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللَّهِ ورددناه إليه"،[1] ونحمد الله أنّ الفراهي لم يطو هذا العلم كما فعل ابن العربي، وقد ذكر أنّ ما منعه من ذلك أمور، هذه الأمور يمكن عدّ بعضها لفوائد وخصائص هذه النظرية وجعلها حقيقة بالدراسة، وهي:

"الأول: أني رأيت جلّ اختلاف الآراء في التأويل من عدم التزام رباط الآيات، فإنه لو ظهر النظام واستبان لنا عمود الكلام لجمعنا تحت راية واحدة وكلمة سواء...

الثاني: أني رأيت الملحدين قد طعنوا في القرآن من جهة سوء النظم... وقد علمت حق اليقين أنّ قولهم باطل وحجتهم داحضة، فلم يسعني أن أسكت وأرى الباطل قد عمّت بلواه وبلغ السيل زباه.

الثالث: أنه لا يخفى أنّ نظم الكلام بعض منه فإن تركته ذهب بعض معناه، فإنّ للتركيب معنًى زائدًا على أشتات الأجزاء، فلا شك أنّ من حُرِمَ فهمَ النظام فقد حرم حظًا وافرًا من الكلام ويوشك أن يشبه حاله بمن قبله من أهل الكتاب، وأخاف أن تكون هذه العداوة والبغضاء التي تراها من المسلمين من هذا النسيان... وسبب ذلك ما ذكرنا في الأمر الأول، لأنه إذا اختلفنا في معاني كلامه اختلفت أهواؤنا وصرنا مثل أهل الكتاب...

[1] البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ج/1، ص/36.

الرابع: أنّ الله تعالى أنزل كتابه نجمًا نجمًا للتثبيت... ثم جمعه وبينه... فما تمت سورة إلا بعد ما جمع الله آياته وزاد فيها ما شاء للتبيان فكان النبي صلّى الله عليه وسلّم يضع الآيات في مواضعها حسب وحي الله...

الخامس: أنّ من ظهر عليه حسن الترتيب والسمت البارع الذي يجري إليه الكلام، وتجلت له من سواطع الرهان ومحاسن مقامها وغوامض الحكم موضوعة في نظامها علم أنّ له في نظام الآيات قسطًا وافرًا من كتاب الله فازداد على علمه إيقانًا وعلى فهمه اطمئنانًا، فكان على بصيرة من ربه فيجتهد في إبراز ما استكن من النظام فيرزق منه ما شاء الله ويشكر على نصيبه منه، فما استصعب عليه منه نسبه إلى قلة فهمه، فإنّ كلام الله العظيم بحر لا تنقضي عجائبه ونور لا يحاط به، فالمرء ليس بمأمون عن الخطأ ولكن مع ذلك لا يطفأ شوقه، ولا يذهب عن أريحيته، ألا ترى كيف أظهر وحدّث بهذه النعمة من رزق منها شيئًا".[1]

وبالنظر في هذه الأمور تظهر لنا شدة ارتباط هذه النظرية باللغة، ما يجعلنا نقول بأنها نظرية لغوية، تهتم بالتركيب والنظم والترتيب، كما تركيز قبل ذلك على المعجم كما ورد في بيان مشروعه في الفصل السابق، وغرض من إيراد هذه المسألة هنا هو التنبيه على الغرض من دراسة هذه النظرية، وذلك لتعلقها باللغة بعلومها المختلفة مفردات وتراكيب ونظم وترتيب، بل فاقتْه إلى النظام، ومما يدلّ على لغوية هذه النظرية أيضًا تصريح الفراهي بذلك في مقدمة كتابه دلائل النظام، حيث قال: "ومن هذه جهة هو فن مستقل من البلاغة، بل هو الذروة العليا منها"،[2] ولتعلقها بالقرآن الكريم الذي هو الأصل، والحديث الشريف ثم بقايا الدين الصحيح من الأمم السابقة، لكن كل هذا ما يزال يحتاج إلى البرهنة عليه؟ يجاب على هذا السؤال بأنّ

[1] تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، لعبد الحميد الفراهي، ص 17-21

[2] دلائل النظام، لعبد الحميد الفراهي، الدائرة المحمدية، ص/13.

القواعد وأصول اللغة ستأتي بعد هذا المدخل إن شاء الله، أما بالنسبة للتطبيق والذي يتم فيه تحليل توظيف الفراهي لهذه الأدوات، ومدى صدق ما ذكره الفراهي في هذه الدوافع وأيضًا فيما سطره في كتابه دلائل النظام وغيره من الكتب التي تهتم بهذه النظرية، هذه فقط إشارة عجلى إلى كون هذه النظرية نظرية لغوية بالأساس، كيف لا وهو يسمّيها في بعض الأحيان بالنظم أيضًا وهو ظاهر من لفظ النظام كما سيتبين من خلال تعريفه في المبحث القادم إن شاء الله.

ومما ينبغي بيانه في هذا المدخل هو الحديث عن دلائل هذا النظام، والحقيقة أنّ هذا مما يطول به الذكر لأنّ الفراهي كما مرّ معنا خصّص كتابًا كاملًا لذلك سمّاه بدلائل النظام قدّم في شق كبير منه دلائل على وجود هذا العلم، ومما ذكره الفراهي في بيان صحة هذا الفن، وأنّ القرآن نفسه دلّ على ذلك حيث قال: "إنما هو القرآن نفسه قد دلّ على حسن نظامه، فلا أطلب منك تقليدًا أو حسن اعتقاد فيّ، تأمل في دلائل القرآن فإنها معظم ما استدللنا به..."،[1] فظهر من هذا أنّ القرآن هو الدال على وجود النظام، ومما ذكره أيضًا من دلائل القرآن على النظام قوله: "نظم القرآن نفسه يدلّ في أكثر السور على رعاية أمور لا توجد في كلام جُمع على غير رعاية النظم:

فمنها رعاية الفواصل كما تجد في سور عديدة طوال.

ومنها ترجيع آية كما تجد في المرسلات والرحمن.

ومنها اتصال الآيات على أسلوب ظاهر ...

ومنها ربط المعاني على وجه بين كما ترى في القصص...".[2]

ثم ينبّه إلى أنه توجد دلائل أخرى من جهة المعنى غير هذه التي ترتكز على الظاهر

[1] المصدر نفسه، ص/28.
[2] المصدر نفسه، ص/27.

فقط، سيظهر بعضها فيما هو آتٍ، والذي ذكر هنا وافي بغرضه.

وآخر ما نورده في هذا المدخل- بعد بيان بعض دلائل وجود النظام والإحالة إلى غيرها- نذكر الوسائل التي ذكرها الفراهي لمعرفة نظم ونظام القرآن، حيث ذكر أنّ أهمها كما هو التدبر،[1] وقد تحدّث عنه في فصل عنونه بالوسائل إلى معرفة النظم في القرآن، وقال موضحًا له في علاقته بكتاب الله: "فكما أنّ النظر في الأنفس والآفاق ومجاري أحوالها على قسمين (أي معتبر وغير معتبر) فكذلك النظر في كتاب الله المتلو، فمن نظر في مطالب الآيات على حدتها ولم يتأمل أجزاء السورة، عميت عليه الحكمة وحسن نظامها من جهة البلاغة والاستدلال، بل لم يجد مخرجًا عند احتمال المعاني، بل ربما اختار التأويل الباطل لما تعلق به بعض رأي زائغ أو مذهب مرجوح أو عقيدة فاسدة... ولكن من تدبر في القرآن ونظمه الحكيم، اطلع على حسن نظامه، وإعجاز بلاغته، ودقائق حكمته، وفتح عليه باب عظيم من المعاني، وكان على نور عند احتمال التأويلات، فاختار ما هو الحق الواضح، ولم يتمجمج في نبذ الباطل...".[2] من خلال هذا النص يتضح لنا دور التدبر في بيان النظام والوصول إلى الحق، وفي مقابل هذا ما يؤدي إليه عدم التدبر من ضلال وإضلال، ومع أنّ التدبر هو الأصل في هذه الوسائل وأهمها، إلا أنّ هناك وسائل أخرى دونه لا تقل أهمية، وهي مجمله متعلقة باللغة الشيء الذي يؤكد دور اللغة الفعال في هذه النظرية، يقول الفراهي عن هذه الوسائل: "لا شك في أنّ الكلام يتضمن أساليب شتى، فمنها ما لا بد من الإحاطة بأنحائها لمعرفة النظم، وهي:

الحذف، والمجاز، وتبديل المحل، والاعتراض، والالتفات، فينبغي لطالب معرفة النظم النظر في وجوه هذه الأساليب.

[1] المصدر نفسه، ص/41.
[2] المصدر نفسه، ص/42.

ثم للكلمات وجوه من المعاني وقصة.

ثم للربط طرق من نسبة التقابل، ونسبة العموم والخصوص، وبيان المجمل، ودفع دخل مقدر، ونسبة التشابه، ونسبة الأصل والفرع وغير ذلك كما هو مبسوط في موضعه (يقصد كتاب الأساليب)"،[1] هذه هي الوسائل التي توصل إلى فهم نظام القرآن بعجالة، قد جعل الفراهي أساسها في التدبر، وهو كما يقول بدر الدين الإصلاحي: "فالتدبر في آياته هو أول إقليد لفتح هذا الباب... لأنّ أكثر الحكم مخبوء تحت دلالات النظام وإنه لا يبرز إلا بالتدبر"، ثم ينبّه إلى مسألة مهمة هي أساس التدبر، حيث يقول: "ولكن مع ذلك للدبر أساس، لا يدور قطب رحاه إلا عليه وهو الإيمان الصادق بالآخرة... فإنّ معاني القرآن لا تكشف إلا للمتقين الخاشعين الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم... فالتدبر مع الإيمان بالآخرة لهو أول مفتاح به يفتح كنوز القرآن" ثم يبين اتصال هذا الأصل بعلوم اللسان وهي الوسائل الأخرى التي ذكر الفراهي فيقول: "فالذي يكون بيده هذا المفتاح وهو عالم بصحيح علوم اللسان الذي أنزل فيه القرآن، فلا شك أنه يطلع على حسن نظامه ودقائق حكمته وإعجاز بلاغته..."،[2] هذه جملة من المبادئ والمسائل التي تمهّد السبيل أمام الخائض في هذه النظرية، القصد إزالة ما قد يعترض الفهم أو يؤدي بالقارئ إلى سوء الفهم إن هو دخل في النظرية مباشرة من غير ترفق، لأنّ السير في هذا متسلسل قدر الإمكان والله المستعان.

النظام: إنّ الحديث عن المعنى اللغوي والاصطلاحي متشعب، ومرتبط بعدة مصطلحات كما سنرى، والبداية مع المعنى اللغوية، قال ابن منظور: "نظم: النَّظْمُ: التأْليفُ، نَظَمَه يَنْظِمُه نَظْماً ونِظاماً ونَظَّمَه فانْتَظَمَ وتَنَظَّمَ. ونَظَمْتُ اللؤْلؤَ أَيْ جَمَعْتُهُ فِي السِّلْك، والتَّنْظِيمُ مِثْلُه، وَمِنْهُ نَظَمْتُ الشِّعر ونَظَّمْته، ونَظَمَ الأَمرَ عَلَى المثَل. وكلُّ شَيْءٍ قَرَنْتَه بِآخَرَ أَوْ

[1] المصدر نفسه، ص/41.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص/ 2-3

ضَمَمْتَ بعضَه إِلَى بَعْضٍ، فَقَدْ نَظَمْته. والنَّظْمُ: المَنْظومُ، وَصْفٌ بِالْمَصْدَرِ. والنَّظْمُ: مَا نَظَمْته مِنْ لؤلؤٍ وخرزٍ وَغَيْرِهِمَا، وَاحِدَتُهُ نَظْمَة. ونَظْم الحَنْظل: حبُّه فِي صِيصائه، والنِّظَامُ: مَا نَظَمْتَ فِيهِ الشَّيْءَ مِنْ خَيْطٍ وَغَيْرِه، وكلُّ شعبةٍ مِنْهُ وأَصْلٍ نِظامٌ، ونِظامُ كُلِّ أَمر: مِلاكُه، وَالْجَمْعُ أَنْظِمَة وأَناظِيمُ ونُظُمٌ. اللَّيْثُ: النَّظْمُ نَظمُك الخرزَ بعضَه إِلَى بَعْضٍ فِي نِظامٍ وَاحِدٍ، كَذَلِكَ هُوَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يُقَالَ: لَيْسَ لأَمره نِظامٌ أَيْ لَا تَسْتَقِيمُ طريقتُه. والنِّظامُ: الخيطُ الَّذِي يُنْظَمُ بِهِ اللؤلؤُ، وكلُّ خيطٍ يُنْظَم بِهِ لُؤْلُؤٌ أَوْ غيرُه فَهُوَ نِظامٌ، وَجَمْعُهُ نُظُمٌ؛ وَقَالَ: مِثْل الفَرِيدِ الَّذِي يَجري مَتَى النُّظُم وفعلُك النَّظْمُ والتَّنْظِيمُ. ونَظْمٌ مِنْ لؤلؤٍ، قَالَ: وَهُوَ فِي الأَصل مَصْدَرٌ، والانْتِظام: الاتِّساق. وَفِي حَدِيثِ أَشراط السَّاعَة: وآيَاتٌ تَتابُعُ كنِظامٍ بالٍ قُطِعَ سِلْكُه، النِّظام: العِقْدُ مِنَ الْجَوْهَرِ وَالْخَرَزِ وَنَحْوِهِمَا، وسِلْكُه خَيْطُه. والنِّظامُ: الهَدْيَةُ والسِّيرة. وَلَيْسَ لأَمرهم نِظامٌ أَيْ لَيْسَ لَهُ هَدْيٌ وَلَا مُتَعَلَّق وَلَا اسْتِقَامَةٌ. وَمَا زالَ عَلَى نِظامٍ وَاحِدٍ أَيْ عادةٍ. وتَناظَمَتِ الصُّخورُ: تلاصَقَت."[1] جميع المعاني التي أشار إليه ابن منظور تدل على معنى واحد جامع هو "التَّأْلِيفُ وَضَمُّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ"، وهذا ما ذكره ابن فارس في مادة (نظم)، حيث قال: "النُّونُ وَالظَّاءُ وَالْمِيمُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى تَأْلِيفِ شَيْءٍ وَتَأْلِيفِهِ"،[2] من خلال هذه النصوص يتبين أنّ المعنى اللغوي للفظتي النظم والنظام واحد، أما بالنسبة للمعنى الاصطلاحي فإنّ النظم كما يقول الجرجاني هو: "النظم هو توخي معاني الإعراب... أنْ لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ، وَيبْني بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك."[3] هذا بالنسبة لمصطلح النظم عند الجرجاني، أما بالنسبة للنظام فبالعودة إلى بعض الدراسات[4] التي تحدثت عنه

[1] لسان العرب، لابن منظور، (578/12)، مادة (ن ظ م).

[2] مقاييس اللغة، لابن فارس، (443/5)، مادة (ن ظ م).

[3] دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (المتوفى: 471هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة -دار المدني بجدة، ط/3، 1992م، ص55.

[4] ينظر: الإمام عبد الحميد الفراهي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن، لمحمد فريد راوي، ص62، وينظر: الإمام عبد الحميد الفراهي، وجهوده في خدمة القرآن وعلومه، لحسن يشو، الدار المغربية-المغرب، دار الكلمة، مصر-القاهرة، ط/1، 2020م، ص265.

عند الفراهي نجدها تنقل تعريفًا عن الزركشي يقول فيه: "ارْتِبَاطُ آيِ الْقُرْآنِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ حَتَّى تَكُونَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ مُتَّسِقَةَ الْمَعَانِي مُنْتَظِمَةَ الْمَبَانِي"،[1] وهذا التعريف في الحقيقة هو تعرف علم المناسبة نقله الزركشي عن ابن العربي، وإن كان صحيحًا من جهة لكنه ليس تعريفًا محيطًا جامعًا مانعًا للنظام، لأنّ المناسبة جزء من النظام كما أنّ النظم جزء من النظام كما سيتبين، بالنسبة للنظام فإنّ الفراهي لم يضع له حدًا واضح المعالم لكنه وصفه في كتابه الدلائل جيدًا، لكن نورد نصوصًا تحدث فيها عنه منها قوله: "هو فن مستقل من البلاغة، بل هو الذروة العليا منها"،[2] ويقول في نص آخر أكثر دلالة على معناه: "فمرادنا بالنظام أن تكون السورة كلامًا واحدًا، ثم تكون ذات مناسبة بالسورة السابقة واللاحقة، أو بالتي قبلها أو بعدها على بعد ما، كما في نظم الآيات بعضها مع بعض، فكما أنّ الآيات تكون معترضة، فكذلك ربما تكون السور معترضة، وعلى هذا الأصل ترى القرآن كله كلامًا واحدًا، ذا مناسبة وترتيب في أجزائه من الأول إلى الآخر..."،[3] ويقول أيضًا: "اعلم أنّ مرادنا من النظام أن تكون لكل سورة صورة مشخصة، فإنّ معاني الكلام، إذا ارتبط بعضها ببعض وردت إلى عمود واحد، وكان الكلام ذا وحدانية، فحينئذ لا يكون الكلام إلا وله صورة مشخصة،"[4] فتبين من هذه النصوص أنه علم وفن مستقل عالٍ من البلاغة والمناسبة جزء منه، وإذا ما أردنا أن نصوغ له تعريفًا على أساس أنه علم مستقل له أصوله وفروعه ومصطلحاته، فهو من جهة الشكل العلمي الناضج لعلم المناسبة، فيقال في تعريفه هو **معرفة مجموع الأصول الكلية والمسائل المتعلقة بارتباط آيات السورة حتى تكون كلامًا واحدًا له عموده وله وحدانيته، وبالتالي له صورة مشخصة، وبيان المناسبة بين السورة وسابقتها ولاحقتها حتى وإن بعدت منها، ليكون القرآن الكريم كله كلامًا واحدًا ذا مناسبة وترتيب في أجزائه من الأول إلى الآخر.**

[1] البرهان في علوم القرآن، للزركشي، (36/1).
[2] دلائل النظام، لعبد الحميد الفراهي، ص/11.
[3] المصدر نفسه، ص/75.
[4] المصدر نفسه، ص/75.

قد ظهر لنا بعض الفرق بين النظم والنظام والمناسبة، لكن من خلال النظر في كتب الفراهي فإنه في كثير من الأحيان يستعمل النظام والنظم بالمعنى الواحد لأن¬ الفرق بينهما كمي، حيث إنّ النظم يختص بتركيب المفردات في جمل، بينما النظام يهتم بتركيب الجمل فما فوق بعضها مع بعض، أو يمكن القول بأنّ النظم يهتم بتركيب الآية، بينما النظام يهتم بربط الآيات والسور بعضها مع بعض، لكن الفراهي لا يفرّق بينهما إلا قليلًا كما ذكر، فهما كالإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا، أما بالنسبة للمناسبة فقد ظهر شيء من الفرق بينها وبين النظام كما أنّ الفراهي فرّق بينهما في دلائله في فصل عنونه بـ"الفرق بين المناسبة والنظام" قال فيه بعد أن أشار إلى أنه لم يجد أحدًا تحدّث عن النظام في الأقدمين: "والفرق بينهما أنّ التناسب إنما هو جزء من النظام، فإنّ التناسب بين الآيات بعضها مع بعض لا يكشف عن كون الكلام شيئًا واحدًا مستقلًا بنفسه، وطالب التناسب ربما يقنع بمناسبة ما، فربما يغفل عن المناسبة التي ينتظم بها الكلام فيصير شيئًا واحدًا، وربما يطلب المناسبة بين الآيات المتجاورة مع عدم اتصالهما فإنّ الآية التالية ربما تكون متصلة بالتي قبلها على بعد منها، ولولا ذلك لما عجز الأذكياء عن إدراك التناسب فأنكروا به، فإنّ عدم الاتصال بين آيات متجاورة يوجد كثيرًا، ومنها ما ترى فيه اقتضابًا بينًا، وذلك إذا كانت الآية أو جملة من الآيات، متصلة بالتي على بعد منها".[1] في هذا النص من الدلالات الشيء الكثير، حيث بيّن أنّ المناسبة جزء من النظام، كما أنّ التناسب ليس كافية لدلالة على أنّ الكلام واحد، ومن أهم ما ذكره وهو أنّ الذي يسعى إلى المناسبة قد يقنع بأيّ وجه من وجوه المناسبة، وهذا ظاهر في كتب المناسبات حيث نجد بعضهم يذكر عدة وجوه مختلفة ولا يرجح واحدة منها بينما في النظام فإنّ الوجه الصحيح هو الذي يلتئم به الكلام ويصير واحدًا، وهذا فرق دقيق بين المناسبة والنظام، كما أنّ طالب المناسبة قد يسعى إلى ذلك بين كل الآيات

[1] المصدر نفسه، ص/74.

المتجاورة مع أنها غير متصلة، وهذا يحتاج إلى بيان، مراد الفراهي هو أنّ بعض الآيات قد لا تظهر متناسبة مع التي بعدها أو قبلها، لكن بالعودة إلى مجموع الآيات نجد ما يناسبها في آيات بعيدة منها، وذكر الفراهي أنّ هذا هو سبب إنكار بعض العلماء الكبار للتناسب، حيث إنّ هذه الآيات التي لم تتصل بالآيات المباشرة لها حملتهم على ذلك، مع أنّ هذا كثير كما يذكر الفراهي، لكن بالنظر إلى مجموع الآيات يظهر لنا التناسب مع آيات على بعد منها، وهذا تحليل جيّد يدلّ على وعي الفراهي لأسلوب القرآن بعد تمكنه من اللغة وفنونها حيث لم يغفل ما يسمّى بالاعتراض والاقتضاب وقد أشار إلى هذا الأخير في كثير من المواضع في النص السابق وسيأتي الحديث عن هذا المصطلح في مطلب خاص، ومما ذكره الفراهي في الفرق بين التناسب والنظام قوله: "المعترفون بوجود التناسب جعلوا التناسب علمًا شريفًا ولكن لم يجعلوه جزء عظيمًا من مفهوم القرآن، لذلك بقي متروكًا لإشكاله، وأما نحن فنقول إنّ فهم القرآن محول إليه، والوجوه الكثيرة في التأويل وعدم الاعتماد على تأويل صحيح، إنما نشأ من عدم المعرفة بالنظام، فإنه هو المعتمد في صحيح التأويل ورفع الشكوك والحيرة". هذا النص يذكر لنا الفرق الجوهري بين النظام والتناسب، حيث جعل الفراهي النظام جزء عظيمًا من مفهوم القرآن، خلافًا لأصحاب التناسب، ويعلّل الفراهي ذلك بأنّ فهم القرآن يرتكز عليه، وهو المعتمد في صحيح التأويل ورفع الشكوك، ولو لم يكن إلا هذا القول دافعًا لي على دراسة هذه النظرية لكفى، حيث إنّ التفريق بين هذين الفنّين أظهر لنا مسائل كبيرة وقضايا جوهرية في النظام، وأظهر لنا أنه علم مضبوط الأصول والفروع بعد أن أشرنا إلى كيف صنّفه الفراهي في مشروعه العلمي في الفصل الأول، وظهرت صحة قولنا بأنّ النظام هو الشكل العلمي الأنضج والأكمل من علم المناسبة لأنه اعتمد عليه في شق صغير منه واستند إلى حججه سواء في وجوده أو في ترتيب السور وتوقيفه، لكن أضاف وقوّم حتى جعله جزء عظيمًا من مفهوم القرآن ليس فقط علمًا شريفًا كما كان التناسب، وجعل

فهم القرآن يقوم عليه كما يذكر الفراهي، لكن سنرى إن كان هذا الزعم صحيحًا- بعدما ظهر جزء منه من خلال ما تقدم- من خلال ما تبقى في هذا الفصل، وبدرجة أكبر في الفصل التطبيقي، وهنا أتعجب من دراسة سوّت بين النظام والمناسبة والرباط وقالت إنّ المعنى واحد واللفظ مختلف،[1] مع أنّ الفراهي نفسه قد فرّق بينها كما بيّنا، أما بالنسبة للرباط فهو جزء من المناسبة، لأنه يخص ربط آية بأخرى وطرق ذلك، وهو قريب من المناسبة لكن النظام أعم منهما لما بيّن الفراهي.

أصول نظرية النظام وقواعدها التفسيرية

بعد أن ذكرنا المصادر التي اعتمدها الفراهي في نظرية النظام ينتقل بنا الحديث إلى الأصول والقواعد التي شكّلت هذه النظرية، وقد تحدّث الفراهي عن هذه الأصول والقواعد في كتابين أحدهما أساس هذه النظرية، وهو كتاب دلائل النظام، والثاني هو كتاب التكميل في أصول التأويل والذي ذكر فيه أصول التأويل العامة لكل العلوم، فنأخذ منها ما ارتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية النظام، بعد ذكر ما ورد في الكتاب الأساس، والذي يقول عنه في مقدمته: "يبحث فيه عن الأصول الكلية للنظام عمومًا، ولنظام القرآن خصوصًا"،[2] كما أنّ الفراهي لارتباط كتب كم تبين في مشروعه العلمي دائمًا ما يحيل إلى كتبه الأخر ككتاب جمهرة البلاغة، وكتاب الأساليب، وغيرها، والذي سنقتصر عليه في هذا المبحث هو ذكره في كتاب الدلائل بالأساس.

المطلب الأول: النظر في الطرق: التي تكشف عن طرق الآيات السور: حيث ذكر في هذا الفصل أنّ بين نظم أجزاء الآية الواحدة، وبين نظم آيات السورة الواحدة ونظم بعض السور ببعض مشابهة، وهذا ما قصده بلفظ الطرق، حيث قال: "النظر في طرق النظم التي بين أجزاء الآية يكشف عن طرق نظم الآيات والسور، وهذه

[1] ينظر: الإمام عبد الحميد الفراهي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن، محمد فريد راوي، ص/63.
[2] دلائل النظام، للفراهي، ص/11.

الطرق معلومة في كلام العرب:

1. فمنها زيادة الجزء بالتام، كما قال تعالى: "كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾" لا ينتظر له بقية ولكن زاد بعده قوله: "فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۗ ...(220)"[1] ومثله في سورة الروم وهكذا تراه في قصيدة لحسان رضي الله عنه.

ويشبه هذا من جهة رباط المعاني، موقع سوره النجم فإنّ السورة التي قبلها ختم الكلام بالتسبيح في آخر الليل وتم المعنى ثم ذكر إدبار النجوم الخاص هوى الثريا في أول الليل...

2. ومنها ادخال الجملة المعترضة لفوائد كثيرة."[2]

هكذا ذكر لنا الفراهي طريقين من طرق ربط الآيات والسور التي تشبه ربط أجزاء الآية الواحدة، وضرب لنا أمثلة بالنسبة للطريق الأول حتى اتضح، والطريق الثاني أشار جامع الكتّاب إلى أنه تحدث عن فوائد هذه الجملة المعترضة في كتاب الأساليب.

ومما ورد في هذا الفصل أيضًا وهو مما استفاده الجامع للكتّاب من الفراهي هي أصول معرفة النظم في الكلام عمومًا وفي كلام الوحي خصوصًا، حيث قال: "لمعرفة النظم في كلام عمومًا وفي كلام الوحي خصوصًا أصول:

1. الكلام الواحد إما جملة واحدة أو عدة جمل، فيها موضوع واحد.
2. الجملة التابعة تكون متصلة: إما بموضوع الجملة السابقة، أو بجزء خاص من السابقة، أو بموضوع يشملهما.
3. الجملة التابعة تكون متصلة بالتي قبلها أو بالتي قبل تلك".[3]

[1] سورة البقرة، الآيات 219-220.
[2] دلائل النظام، للفراهي، ص/ 49-50.
[3] المصدر نفسه، ص/50.

فهذه أصول مهمة لمعرفة الكلام المنظم من غيره، ثم ذكر أصولًا أخرى مما استفاده من كلام الفراهي حيث قال: "من إفاداته رحمه الله:

1. الكلام حقيقته الترتيب، فلا ينفصل عنه.
2. النظم رباط الأمور لمقصد وغاية.
3. لا بد من الوحدة في النظم وإلا كان منتشرًا.
4. النظم الكامل ما كان فيه وضع الأجزاء على ما كان أكثر فائدة، وأقرب إلى المنفعة المقصودة من الشيء".[1]

فهذه أيضًا أصول في النظم، بها ختم هذا الفصل، الذي كان الغرض منه معرفة مدى التشابه الحاصل بين طرق النظم في شكله الصغير بين المفردات مع النظم في شكله الكبير بين الجمل والآيات والسور، وأيضًا معرفة الأصول العامة في النظم والنظام.

المطلب الثاني: الاستدلال بالآية: والمراد ليس الآية التي جزء من السورة، بل المقصود هو الأمر المشهود الذي ينتقل منه إلى أمر آخر بوجه من وجوه المناسبة كما ذكر الفراهي، حيث في مستهل هذا الفصل ذكر أمثلة للاستدلال المقصود، منها استدلال إبراهيم عليه السلام على التوحيد بآية سقوط النجوم، فعرج به إلى حكمة عظمى،[2] ثم ذكر وجوهًا مختلفة لهذا الاستدلال، فقال: "هذا الاستدلال يكون على وجوه مختلفة:

1. فمنها الاستدلال بالضد فإنّ الضدين يدلّ أحدهما على الآخر بنسبة التضاد، ولذلك نسبح ربنا الأعلى في السجدة، ونستدل بالفقر على الغنى، ومن عرف نفسه فقد عرف ربه فإنّ تمام تصور الشيء يكون بحدوده...
2. ومنها الاستدلال بالمشابه.

[1] المصدر نفسه، ص/50.
[2] المصدر نفسه، ص/51.

3. ومنها الاستدلال بالخاص على العام.
4. ومنها بالعكس.
5. ومنها بالخاص بواسطة العام".[1]

هكذا ذكر لنا الفراهي مجموعة من وجوه الاستدلال، شرح منها الاستدلال بالضد فقط وضرب لذلك أمثلة في غاية الدقة والدلالة تدلّ على المناسبة بين الشيء وضده، والشيء الملاحظ في هذه الفصل وغيره هو توظيف الفراهي لعلم المنطق، في بناء هذه الأصول والقواعد، حيث نجد استعماله لمصطلح الحد وغيرها كما أنّ الاستدلال منه.

تحدّث الفراهي في الفصل الذي يلي هذا، والموسوم بـ"المناسبة والترتيب" تصاريف الدلائل في القرآن، وذكر ما يكون منها من جهة النظم، حيث قال: "ترى في القرآن تصاريف شتى للدلائل، كأنه يريك شيئًا واحدًا من جوانب مختلفة، لزيادة العلم وزيادة التنبيه، وهذا الاختلاف على وجوه، وههنا إنما نذكر ما يكون من جهة النظم، فإنّ المعاني تنتظم على أنحاء كثيرة وليس هذا موضع تفصيلها:

1. فربما يكون من جهة الزمان، فيكون أقرب إلى أفهام العام.
2. وربما يكون على ترتيب الأسباب، فيكون أولى بعقول العلماء.
3. ربما يكونوا من جهة حركة النفس والفكر وترتيب تنبيهاتها، فيكون أمس بأصحاب القلوب.
4. وربما يكون من جهة مدلول عليه، فيجري فيه التقديم والتأخير من وجوه كثيرة غير الوجوه التي تجري في كل واحد مما ذكرنا آنفًا".[2]

فذكر الفراهي في هذا النص وجوهًا لتصاريف الدلائل من جهة النظم، فذكر الزمن،

[1] المصدر نفسه، ص/51.
[2] المصدر نفسه، ص/ 52-53.

وترتيب الأسباب، وحركة النفس، وجهة المدلول عليه، وأشار إلى اللطائف المنتفعة من كل وجه من هذه الوجوه.

المطلب الثالث: الترتيب والمناسبة: بالنسبة لكلام الفراهي في هذا الفصل فقد ترددت في إيراده هي هذا المبحث، فترجح لي وضعه هنا لما فيه من القضايا المهمة، حيث تحدّث عن علاقة النظام بالإعجاز في هذه الفصل، وخصوصًا في تبدل الأسلوب في المعنى الواحد، وذكر أنّ الباقلاني قال إنّ الغرض من تبديل الأسلوب هو إظهار الإعجاز، لكن الفراهي يرى أنّ الإعجاز ليس من أغراض الكلام، إنما هو من لوازمه، ثم ذكر الغرض من اختلاف الأسلوب حيث قال: "فالغرض من اختلاف الأسلوب ليس إلا زياده فائدة غير ما كان لأجل ما ينبغي في الكلام من الحسن والصيانة عن التكرار، فإنّ الشيء الواحد إذا تراءى لك مرارًا بأطوار كثيرة لا بد أن تفهمه تمامًا، فإن فاتتك منه لمحة ستأخذ بك من أخرى، ثم لكل تأليف دلالة خاصة إلى حكمة خاصة، فإذا وجدت الأمر الواحد على أشكال، دعاك إلى التدبر في أوضاعها وسألت نفسك لما هذا الترتيب خلاف ذلك، والمعنى واحد، فهديت إلى دلالة خاصة به، فلما كان للترتيب دلالة على معنى خاص، يهمنا البحث عن أنحائه ودلالاته".[1] فتبيّن من هذا أنّ الفراهي يرى الغرض من تبدل الأسلوب هو أن يفهم المخاطب تمام الفهم وتحصل له زيادة فائدة من هذه التنويع، فيعلم ما اختص به كل مكان تغير فيه الترتيب عن غيره، وسبب إيرادنا لهذا الكلام هو معرفة هذه أنحاء الترتيب، حيث ذكرها بعد هذا مباشرة، ووصف لنا سبيل النظر فيها وطريقه، حيث قال: "أما أنحاء الترتيب:

1. ربما يؤتى به كالعمود وربما يذكر كالتبع.
2. وحين يورد مجملًا وحين مفصلًا.

[1] المصدر نفسه، ص/ 52-53.

3. ومرة يقدم وأخرى يؤخر.

4. وتارة يفرض وتارة يقترن.

فتلك أربعة تقسيمات، تحت كل واحد منها قسمان، فالجملة ثمانية أبواب، ولكن القسمة ثنائية لا ثمانية"،[1] هذا هو محل الشاهد من إيراد الكلام السابق، هو التمهيد لهذا التقسيم الذي يذكر لنا كيف يجري هذا التغير في الأسلوب، وقد ذكر لنا الفراهي بعد هذا كيف نتوصل إلى هذه المسائل في القرآن، حيث يقول: "وقبل أن نبحث عنها مفصلًا، نشير إلى أنّ أول أمر يطلب هو العمود، ومنه يتبين لك قسمه، ثم ما هو المجمل فإنّ المعنى الذي يحتوي المعاني المفصل يذكر مجمله، ثم إذا تأملت في ترتيب أجزاء الكلام، أو مؤخرًا، ثم إذا قيست جملة من المعاني المتحدة في سور شتى، فرأيت أنّ أمرًا واحدًا ذكر في مقام مفردًا وفي آخر مقرونًا بقرين له، ثم ربما رأيت أنّ أمرًا واحدًا يقرن بأمور، تارة بهذا وتارة بذاك، فإذا نظرت في الترتيب من هذه المناظر، رأيت لأمر واحد وجوهًا حسب وضعه وهديت إلى تأويله الصحيح".[2] والمراد الأعظم من كل هذا هو الوصول إلى التأويل الصحيح، ولا الذي لا يتم بدون سلوك هذه الطريق طريق النظام.

ومما أورده وله تعلق بالتقديم والتأخير في علاقته بالترتيب سالف الذكر، قوله: "ترتيب المعاني إنما يكون بالتقدم والتأخر، فلا بد من المعرفة بوجود التقدم والتأخر فنذكرها هنا بعد أصوله:

1. المدح والذم والأمر والنهي من باب واحد.

2. في نسق المدح والأمر ربما يكون الترتيب صاعدًا فإنّ الأمر بالأسهل أهون

[1] المصدر نفسه، ص/53.
[2] المصدر نفسه، ص/53.

ويمهد لما هو أصعب، ربما يكون هابطًا، لأنّ الأشنع يحذر عنه لأنّ ضرره أكثر والفرار عنه أقدم وأهم مثلًا "غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ".

وإذا كان صاعدًا فبما أنّ الدقيق يهيج الجليل فيقدم الأخف ضررًا، وربما يقدم ليعلموا أنه يسوق إلى ما هو أضر وأقبح".[1]

فبيّن لنا الفراهي بعض أصول التقديم والتأخير في الترتيب، لكن للأسف لم يتمها كغيرها من الأصول التي تقدمت، وهذا من أكبر الإشكالات التي اعترضت هذا البحث حيث نجد في نهاية أغلب الفصول بياضات، لأنّ هذه الكتب أغلب لم يطبع إلا بعد وفاة المؤلف، حيث تركها في مسودات غير مرتبة ولا منتهية، ولكن لا نعدم فائدة مما ترك، كما أنّ تلاميذه سهروا على ترميمها وفق أفكاره.

المطلب الرابع: وجوه الربط: ففي هذا الفصل شرع الفراهي في ذكر هذه الوجوه من غير التقديم لها بشيء على غير عادته، والمقصود بوجه الربط هو الطرق التي ترتبط بها الجمل وخصوصًا التي ظاهرها الانقطاع وهي التي سمّاها بالمثاني كما مرّ، حيث قال عنها الفراهي:

1. الوجه الذي يربط المتصل القريبة ويقضب البعيد المحيط، لا يؤخذ به إذا أمكن الربط الوسيع الذي لا اقتضاب فيه.
2. وكذلك الوجه الذي له شاهد في العبارة، يرجح على الوجه الذي هو فرض محض.
3. وكذلك الوجه الذي يوافقه المحكم من الكتاب والسنة يرجح".[2]

وذكر الفراهي بعد هذه الوجوه الثلاثة ثلاثة أمثلة للوجه الأخير، لا يسع المقام بذكرها بيّن فيها كيف تتم الموافقة والربط بالرد إلى المحكم من الكتاب والسنة.

[1] المصدر نفسه، ص/60.

[2] ينظر: دلائل النظام، للفراهي، ص/ 68-70.

وبما أنّ الفراهي تحدّث عن الاقتضاب في الوجه الأول، فلا بد من تعريفه وذكر ما تعلّق به علاقته بالربط، فبالنسبة للاقتضاب من الناحية اللغوية فيقول صاحب الكليات: "الاقتضاب، اقتضب كلَاما أَو خطْبَة أَو رِسَالَة: ارتجلها، أَصله من قضب الْغُصْن، وَهُوَ اقتطاعه، وَمِنْه الاقتضاب فِي اصْطِلَاح أهل البديع: وَهُوَ انْتِقَال من كَلَام إِلَى كَلَام من غير رِعَايَة مُنَاسبَة بَينهمَا، فَإِذا بَدَأَ كَاتب أَو شَاعِر بِكَلَام قبل مَقْصُوده يُسمى هَذَا الْكَلَام تشبيبا، ثمَّ انْتِقَاله مِنْهُ إِلَى مَقْصُوده إِن كَانَ بملاءمة بَينهمَا يُسمى تخلصًا، وَإِلَّا يُسمى اقتضابًا، وَمن الاقتضاب مَا هُوَ قريب من التَّخَلُّص وَمَا هُوَ بعيد مِنْهُ"،[1] فظهر من هذا أنّ المعنى اللغوي هو القطع، والذي له علاقة بالمعنى الاصطلاحي وهو نفسه الذي يقصده الفراهي، وهو الانتقال من كلام إلى كلام من غير مناسبة ظاهرة، وفيه دلالة القطع، وبيت القصيد عندنا هو أنّ الفراهي ذكر لنا وجوه الاقتضاب حيث قال: "إذا وجدت ما يظهر فيه الاقتضاب:

1. فربما هو أخذ أمر يشمله وما سبقه أمر عام كلي،
2. وربما هو كر على مر، ودخل بينهما مثال أو تفصيل أو معترضة كانت جدير بالذكر في ذلك المقام،
3. ربما هو جملة معترضة مما سبق".[2]

فهذه هي وجوه الاقتضاب التي ذكرها الفراهي، فذكره لها يعني أن يقرّ بوجوده- كما مرّ معنا- لكن يرى أنه يكون فقط اقتضاب في الظاهر فقط، لكن بالتدبر تظهر المناسبة الحاصلة كما بيّن في هذه الوجوه.

المطلب الخامس: فن النظم عمومًا: هذا الفصل مهم في كتاب الدلائل، لأنه يلخص

[1] الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش -محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ص/159.

[2] دلائل النظام، للفراهي، ص/74.

علم النظام أو النظام، ويظهر لنا حقيقته، فيبدأ هذا الفصل ببيان موضوع علم النظام وهو "الجمل" فيذكر علاقته بالجملة، فيقول: "اعلم أنّ الجملة كما أنّ لها أجزاء تركيبية من جهة النحو، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل وأقسام المفاهيم والحال والتمييز والتوابع وغيرها، فكذلك للكلام- وهو مجموعه الجمل- أجزاء تركيبية"،[1] فتبين من هذا أنّ النظام كما يهتم بنظم المفردات يهتم بنظم الجمل، ويجعل له أجزاء تركيبية، ويقسمها إلى قسمين أجزاء إجمالية يقول عنها: "فالأجزاء الإجمالية منها:

1. العمود.
2. والتمهيد.
3. والمنهج.
4. والخاتمة".[2]

هذه هي الأجزاء الإجمالية قد سبق الحديث عن العمود منها، وسيأتي تعريف بعضها، لكن بعد ذكر القسم الثاني من الأجزاء التركيبية وهو الأجزاء التفصيلية، حيث قال: "وأما الأجزاء التفصيلية فمنها:

1. التعليل: أما لإثبات أو لدفع شبه. (الدليل ربما ينبه على عليه لتعليم التفكر، ربما يذكر عرضًا لكيلا ينفروا)
2. التفريع ببيان الفروع: ومنه الإنتاج ويدخل فيه الشرائع كثيرًا.
3. التأصيل ببيان الأصول: وبه ينبه على سر الشرائع والاستدلال البرهاني.
4. التفصيل لمجمل: وهذا باب وسيع يفرق في مواضع، لتوجيه النظر وقلة المؤنة وتعليم التدبر والحكمة.

[1] المصدر نفسه، ص/72.
[2] المصدر نفسه، ص/72.

5. التمثيل: إما للتوضيح أو للدليل، ومنه القصص وضرب الأمثال وذكر الوقائع، وبهذا يتوسل إلى تعليم الحكمة والاستنباط.

6. إيراد المشابه: من البيان وفي هذا يضم قرين بقرينة ليدل على مقامهما كالشرك مع الزنا، والتوحيد مع الإحسان بالوالدين وصلة الرحم.

7. إيراد المقابل والضد: نفس تعريف الجزء السابق.

8. التنبيه بالوعد والوعيد والتحسين والتقبيح: وهو خطاب إلى القلب كما أنّ الاستدلال خطاب إلى العقل".[1]

فهذه هي الأجزاء التفصيلية جعلها الفراهي ثمانية، منها ما قد ألمح له الفراهي في الفصول السابقة حين تحدّث عن طرق الربط ووجوهه، وفي هذا التقسيم توظيف واضح للعلم المنطق كما في غيره من التقسيمات، وفي بناء هذه النظرية عمومًا على مستوى المصطلحات وغيرها.

ثم عاد الفراهي ليعرف الأجزاء الإجمالية، فعرف العمود وقد سقنا ما ذكره في المبحث الأول، ثم عرف التمهيد والمنهج، ولكن لم يكمل كلامه فيه ولم يعرف الخاتمة، حيث قال في التمهيد واصف له ولأحواله: "وأما التمهيد: فأكثر ما يحتاج إلى تقديمه في الكلام إذا خاطب بما لعله يصعب عليه، فيقدم بيان ليمهد لإلقاء ما هو المقصود، وهذا هو الأصل فيه، ولكنه يأتي على أنحاء لا تحصى، ومقادير متفاوتة، ومحاسن غير محصورة، وملاك أمره ذكر كل ما له تأثير في قلب السامع وعقله حتى يصغي ويستمع، ولا تستحسن إطالته حتى يصير أكثر أو قريبًا من المقصود، ولكن المتكلم الماهر ربما يصرف في الكلام ما لم ينتظروه ويدخل على السامعين من باب جديد، ربما يطيل التمهيد فإما يأتي بالمقصود بأوجه عبارة أو لا يذكره أصلًا، ولكن

[1] المصدر نفسه، ص/72.

التمهيد قد كفاهم، وربما يتدرج منه إلى المقصود فلا تكاد تفصل بينهما. وهذه أنحاء الكلام في الابتداءات لا تكاد تحصى، ربما يترك التمهيد وذلك حين يخاطب المطيع المنقاد الفاهم، أو يلقي الأمر بالقهر والغضب، سيهجم على المخاطب كالصاعقة، كما ترى في سورة النور والبراءة وفي كل ما خاطب به النبي صلّى الله عليه وسلّم".[1] هذا النص هو جملة ما ذكره الفراهي في التمهيد، حيث ذكر أنه مفتتح الكلام به يتوصل إلى المقصود ويكون حسب حاجة السامع، كما أنه يختلف طولًا وقصرًا، ويطوى في بعض الأحيان وقد ذكر الفراهي نماذج لذلك، ثم انتقل لتعريف المنهج، فقال: "وأما المنهج فهو مساق الكلام، وهو أما خطاب إلى النبي أو إلى المؤمنين أو إلى المنكرين أو جامع، فإلى النبي إما بما يخصّه من التسلية والصبر بالحق...".[2]

للأسف الشديد تقف هذه البياضات حاجزًا أمام معرفة تتمة تعريف المنهج والخاتمة، وفيما ذكر كفاية بالنسبة للمنهج، حيث يمكن تعريفه بأنه سياق الكلام ومن قصد به، أما بالنسبة للخاتمة فيمكن أن نضع لها تعريفًا من خلال ما تقدم بأنها تأتي أيضًا منسجمة مع العمود، لأنه يجري في السورة كاملة، فهو بالتالي يجري فيها أيضًا، وهي أيضًا تكون حسب السامع وتتضمن خلاصة مقصود السورة حتى يبقى في الأذهان، كما أنها تمهد للسورة التي تأتي بعدها أو التي تليها، هذا فقط على سبيل التقريب فقط وإلا فالمراد الله أعلم به.

هذه هي القواعد والأصول التي وردت في كتاب الدلائل نعضدها بمورد في كتاب التكميل، لأنّ مدار الأمر كلها على التأويل، فنذكر من أصول التأويل في هذه النظرية ما يجعل المفسّر يهتدي إلى التأويل الصحيح في جميع الأحوال.

المطلب السادس: بعض أصول التأويل: ومن أهم ما ورد في هذا الكتاب ذكره

[1] المصدر نفسه، ص/73.
[2] المصدر نفسه، ص/74.

لبعض أصول التأويل قائلًا: بعض الأصول للتأويل:

1. القرآن لكونه كلام الله لا يخالف بعضه بعضًا. فليأوّل ما يخالفه.
2. صرّح القرآن بردّ المتشابه إلى المحكم. فما علم منه يقينًا يجعل أصلًا محكمًا.
3. نأخذ أصولنا (وهذه أصل الأصول) من العقل والقرآن.
4. لا نعتمد على دليل ضعيف في صرف القرآن عن ظاهره ونجعل الظاهر حجة.
5. عند الاحتمالات نأخذ بأحسنها وأوفقها بالنظام والعمود".[1]

فهذه أصول في التأويل عامة، ولكن ترتكز بالأساس على نظرية النظام كما يظهر من الأصل الأخير.

ومما تطرق له الفراهي في هذا الكتاب سبل دفع كثرة التأويلات التي تناقض القرآن وتؤدي إلى الفساد، حيث يقول: "وما علمت الدواء لهذا الداء العضال إلا التمسك بالقرآن ورد الروايات والآراء إلى كتاب الله وهذا لا يكون إلا أن نؤمن بأنّ "القرآن لا يحتمل إلا تأويلًا واحدًا". وقد قدّمت القول في أنّ القرآن "قطعي الدلالة" وليس لعبارته إلا مدلول واحد، فها أنا أذكر أصولًا بها يتضح سبيل التأويل الواحد".[2] وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الكلام في المبحث السابق، وهي مسائل يرى الفراهي فيها سبل الخلاص من الاختلاف، أما بالنسبة لهذه الأصول التي أشار إليها الفراهي فهي:

1. أكثر الطبائع طلعةٌ، فإذا سمعت أمرًا مجملًا لم تقنع به إلا أن يفصل لها. مثلًا إذا سمعتَ "أنّ الساعة آتية"، فسألتَ: "أيّ يوم وفي كم مدة؟" ومن هم الذين يلتمسون حقائق الآخرة ويبحثون في ذات الله وهم لا يعرفون أنفسهم، فلو تدبروا القرآن سكتوا كثيرًا وأخبتوا، وهكذا كان السلف الصالح.

[1] التكميل في أصول التأويل، للفراهي، ص/27.
[2] المصدر نفسه، ص/ 32-33.

2. وكذلك أكثر الأفهام قعدٌ طلعةٌ. فلا تسري ولا تستقيم في أمور عامة رفيعة إلا أن يجسم ويشخص لها فلا تطمئن بعلم أو حكم إلا تعرفها ممثلًا بالاسم والشكل والمكان، فلاطمئنان هذه الطبائع جاءت في كتب التفسير تفاصيل القصص. وانفتح باب الإدخال في القرآن ما ليس منه، ثم نشأ الاختلاف. (وهذان الأمران في الأخبار)

3. ثم حاجة السياسة دعت إلى تأويلات ركيكة وفتحت بابًا للدجال، وذلك لأن الملك في الإسلام نشأ في حجر النبوة والخلافة الراشدة، فكانوا يقضون بكتاب الله وسنة رسوله ولا يحيدون عنهما، فأسّست قواعد السياسية على حكم الله. فلما صارت الخلافة إلى الذين هم أشبه بالملوك، لزمهم اتباع أحكام الشريعة، فالتجأوا إلى العلماء لتدوين جزئيات الأحكام، والعلماء كذلك لم يسع لهم أن يقترحوا من عند أنفسهم حكمًا، خوفًا من الله الذي أعلن بإكمال الدين، ثم أراهم النبي- صلّى الله عليه وسلّم- وخلفاؤه- رضي الله عنهم أجمعين-كيف تشبثوا في كل أمر بالشريعة؟ فالتجأوا إلى إعمال الرأي والقياس في القرآن، وفيما روي عن النبي- صلّى الله عليه وسلّم. وكان ذلك عليهم حملًا باهظًا لاختلاف الروايات....

4. ومثل ذلك ما استنبطوا من أحكام العبادات، ولكنهم- رحمهم الله- لم يشتدوا على ما استنبطوه وسامحوا بمن يخالفهم، ولكن من هذا الاستنباط وهذه المسامحة نشأت ظلمة متكاثفة، فصار القرآن عندهم محتملًا لمعان مختلفة لا يقطع بواحد منها.

5. ومثل هذه الحاجة الشريعة بحثهم وجدالهم في الكلاميات وهذا شر فتنة وقعت فيها الأمة فتشبث كل فرقة بآيات وأولوا القرآن إلى آراء مختلفة حتى إلى الكفر والزندقة، فالمحيص عن هذه الورطة أن تجعل ما في القرآن مرتفعًا مما ألحقوا به

من الروايات والآيات وتجعله قطعياً وما دونه ظنياً، متحملاً لاختلاف...".[1]

فهذه الأصول التي ذكر الفراهي أشبه بالأسباب التي دعت إلى ظهور كثرة التأويلات، أو هي أصول لكثرة التأويلات، بمخالفتها يصبح عندنا تأويل وحيد صحيح.

المطلب السابع: الأصول التي تهدي إلى معنى واحد: بالنسبة لهذا الفصل فقد جمعه المعتني بالكتاب حيث قال: "هذا العنوان مني قد وجدت هذه الأصول مبثوثة في المخطوطة فرأيت أن أجمعها، فجمعتها تحت عنوان، فإن أصبت فبتوفيق ربي، وإن أخطأت فمن نفسي والله أعلم بالصواب".[2] وهذه الأصول هي:

1. إذا كثرت وجوه التأويل في آية، كان الأمر كاشتراك اللفظ، والحاكم عند اشتراك اللفظ موقع استعماله فهكذا عند اشتراك الوجوه في آية لا سبيل إلا بالنظر إلى موقع الآية. ومن ههنا ظهرت شدة الحاجة إلى النظام وعلة الاختلاف كثيرة... ومن ذلك موقع السورة فإنّ في العلم به نوراً وهدًى.
2. العلم بخصائص أسلوب القرآن، فإنّ كل ذي كلام له في كلامه أساليب تخصه فإن لم تراعها وأولته حسب ما تعودت به أخطأت معناه،
3. إذا احتمل كلمة أكثر من معنى واحد، سألنا هل هذه الكلمة أجدر بهذا المعنى من غيرها؟ فإن وجدنا كلمة أخرى أجدر وأقوم وتركها القرآن، علمنا أنّ القرآن لا يترك أبين الكلام وأقومه، فتركنا ذلك المعنى وأولناها إلى ما هي أصوب له، مثل قوله تعالى: "عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ" في معنى المستطيع كما ذهب إليه صاحب "حجة الله البالغة" فإنّ الإطاقة يستعمل في القوى الجسمانية، كما قالت الخنساء رضي الله تعالى عنها: وصبراً إن أطقت ولم تطيقي.

[1] المصدر نفسه، ص/ 33-35
[2] المصدر نفسه، ص/43.

4. الموافقة بالآيات الآخرة، والموافقة بالكتب السابقة، والموافقة بالعقل والقرآن، والموافقة بما ثبت من تاريخ الأمم الخالية وسنة الله تعالى بعباده".[1]

هذه هي الأصول التي تهدي إلى المعنى الواحد والتأويل الصحيح عند تعدد التأويلات، وهي أصول مهمة في نظرية النظام وغيرها كما نلحظ في دراسته لتلك المفردة، والطريقة التي اعتمدها لبيان الصواب في معناها.

المطلب الثامن: أقسام أصول التأويل: في هذا الفصل الذي وسمه الفراهي بـ"أصول التأويل" لكنه لا يقصد الأصول السابقة وإنما يقصد أنواع الأصول وأقسامها، حيث قال: الأصول ثلاثة: أصول أولية، وأصول مرجحة، وأصول كاذبة اعتمدوا عليها وليست بشيء إنما نذكرها للاجتناب عنها".[2] فهذا هو مقصوده بأصول التأويل، ثم ذكر تعريف كل قسم قائلًا:

فالأصول الأولية: ما يتمسك به حيث لا احتمال لمعان شتى.

والأصول المرجحة: يتمسك بها إذا احتمل الكلام معاني مختلفة، فإذا أعملنا الأصول المرجحة أخذنا ما هو الراجح وتركنا المرجوح".[3]

وما نلاحظه هو أنه عرّف لنا القسمين الأول والثاني فقط، وهما اللذان يهمنا أمرهما في هذا البحث، ثم شرع الفراهي في الأصول الأولية، وسنورد هذه الأصول بشكل مختصر، وهي:

1. التمسك بنظم الكلام وسياقه: وهذا ليس من المرجحات فإنّ الكلام لا يحتمل معنى يخالف نظمه ورباط معانيه، فإن خلل النظم منفي عن كلام العقلاء، فما أبعده عن العقلاء، فما أبعده عن كلام الله المعجز؟ وهذا أصل ظاهر.

[1] ينظر: التكميل في أصول التأويل، للفراهي، ص/ 43-45.
[2] المصدر نفسه، ص/75.
[3] المصدر نفسه، ص/76.

2. المعنى الشاذ لا يلتفت إليه: وإنما لم نجعله من المرجحات، فإنّ اللفظ الحسن المصون، ربما يستعمل عوض الظاهر العامي، ولكن اللفظ إذا استعمل، لا بد أن يدل على مفهومه المعلوم الثابت.

3. فهم الكلام بعضه من بعض بالمقابلة وحمل النظير على النظير: وذلك هو التأويل بالقرآن، القرآن كثيرًا ما يترك مجملًا ما فصّله في مقام آخر، والمعنى يفهم من غير أن نحتاج إلى تفصليه من نفس الكلام.

4. لا بد من النظر في المخاطب: ومن ههنا يتبين وجه الكلام ولهجته من التسلية، والرأفة، والزجر، والغضب، والوعد، والوعيد، والاستدلال، والوسعة، والغور...".[1]

هذه إذن هي الأصول الأولية واضحة المعنى، وهي أربعة أصول لا خامس لها نلاحظ تقاطعها مع غيرها من الأصول السابقة، أما بالنسبة للأصول المرجحة فهي:

1. عند اختلاف الوجوه والاعتبار يؤخذ ما كان أوفق بالمقام وعمود الكلام.

2. اعلم أنّ ما من كلمة إلا لها أطراف وجهات فهي كالمعاني لها. وكذلك كل أمر وقصة لها اعتبارات شتى. وكما أنّ اللفظ المشترك يأوّل حسب محله فكذلك لابد أن نأوّل الألفاظ والأمور حسب محلها.

3. إذا كان الكلام ذا احتمالات، تؤخذ منها ما كان لها نظير في باقي القرآن فما لم يوافقه قرآن غير ما فيه النزاع يترك.

4. إذا كان المعنى مقتضيًا لعبارة غير ما في الكلام، فذلك المعنى مرجوح.

5. هو الأخذ بأحسن الوجوه: المراد بأحسن الوجوه ما كان أولى بمعالي الأمور،

[1] ينظر: التكميل في أصول التأويل، للفراهي، ص/76-82.

ومكارم الأخلاق، وأوضح إلى القلوب، وأوفق بمحكمات القرآن، وأحسن ظنًا بالله ورسوله، وأظهر بيانًا من جهة العربية.

6. هو الأخذ بأثبت الوجوه لغة: بمثل الأخذ بأحسن الوجوه، يكون الأخذ بأثبتها في اللغة، فإن المعنى الذي كثر في كلام العرب لا ينبغي تركه إلا لصارف قوي. فإذا تساوى الوجوه الأخر، وهو النظم، والموافقة بباقي القرآن، وصريح العقائد، لا بد أن نأخذ المعنى الشائع.

7. الشاذ المنكر لفظا يترك (هذا الأصل جزء من الأصل السابق): قد ذكرنا أنّ التأويل على أحسن الوجوه يختار، وتفصيل ذلك في غير هذا الفصل. فبعد ذلك نقول أنّ اختيار أحسن الوجوه لا بد أن يكون موافقًا للغة وباقي القرآن ولا يكون من التكلف".[1]

فهذه إذن هي الأصول المرجحة وهي ستة أصول تفيدنا عن تعدد الأقوال، وتجعلنا نهتدي إلى التأويل الصحيح، والملاحظ أنها ترجع إلى أمرين اثنين القرآن نفسه، واللسان العربي المبين، ما يدل على أصالته في نظرية النظام.

خلاصة: فهذه هي الأصول والقواعد التي بنى عليها الفراهي رحمه الله نظريته؛ والتي استقينها أولًا من كتاب الدلائل حسب الترتيب المعتمد فيه، وبين دورها ثم من كتاب التكميل لتكميل ما نقص من الكتاب الأول، وما يلاحظ بعد جمعها هو أن بعضها يكمل بعض، وينبه على ما نقص من البعض الآخر، كما أنها أصول وقواعد معتبرة لها قوته بنية بناء منطقيًا علميًا، ومن المسائل التي تستفاد من كل هذا هو أنّ الفراهي قد حاول استقصاءها قدر الإمكان، وهذا تظهره تلك البياضات التي تركها على أساس وجود قواعد وأصول أخرى أراد تداركها لكن الأجل لم يسعفه،

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص/ 82-92.

ويكفيها ما ذكر كما أنه مهد الطريق لمن وفقه الله لإتمام ما بقي من مسائل جمالية من هذا المشروع العلمي أما الأساس فقد وضعه الفراهي رحمة الله، بما ملكه من قوة ذهن وبما اكتسبه من العلوم العقلية والنقلية القديمة والحديثة، وبما عاشه مع القرآن من تدبر وتأمل وانقطاع له، وما كل هذا إلا بعد توفيق الله سبحانه وتعالى له والله الموفق وهو يهدي السبيل.

نتائج البحث: أورد بعض ما توصل إليه البحث من نتائج على سبيل الإيجاز في عوارض، فأقول:

كانت شخصية الفراهي العلمية سواء تعلق الأمر بالعلوم القديمة أو الحديثة متميزة وجامعة وناقدة، وهي أول أسباب قوة هذه النظرية.

كان تمكن الفراهي من عدة لغات نقطة قوة مكنته من توسيع دائرة الاستفادة، الشيء الذي أغنى نظرية النظام.

دور الفراهي التعليمي والتربوي، ودعوته إلى الإصلاح بالرجوع إلى القرآن، وتجديد العلوم باستخلاصها منه مكنته من التوصل إلى هذه النظرية.

مشروعه العلمي بجمله كان قائمًا على هذه النظرية، لأنّ النظام هو الوسيلة إلى فهم القرآن.

من أهم الأسباب التي جعلت الفراهي يتوصل لهذه النظرية، تدبره للقرآن وانقطاعه إليه، مما جعل التدبر حسب نظريته هو وسيلة الوحيد لكل من أراد فهم القرآن.

المناسبة جزء من النظام، أو النظام هو الشكل العلمي الناضج للمناسبة والنظم.

بنى الفراهي النظام على ما قرّره العلماء في التناسب من حجج وأراء.

مصادر الفراهي في نظريته كانت مصادر معتبرة عند أهل العلم جميعًا، ما أكسب نظريته حجية.

القرآن هو المبين لمعناه، لاعتباره أصل الأصول، وباقي المآخذ الخبرية هي كالتبع للتطرق الوهم إليها، فلا يعمد عليها إلا تأكيدًا لما جاء به القرآن.

رؤيته بخصوص تجديد وتكميل المآخذ اللسانية، تدل على تكامل مشروعه العلمي.

رجوع الفراهي للتفاسير كان لمجرد معرفة أقوال السلف، بحيث اقتصر على تفسيرين جامع البيان ومفاتيح الغيب.

أصول نظرية النظام وقواعدها راعت حيثيات كثير سواء ما تعلق بنظم المفردات ونظم الجمل والبحث عن الروابط بين المثاني، مرورًا بأصول التأويل وغيرها، كل هذه الأمور جعلت نظرية النظام نظرية متكاملة العناصر.

نظرية النظام نظرية لغوية بلاغية تفسيرية، لاهتمامها بالمفردات والأساليب والتراكيب وارتباط بعضها ببعض، وما يتخلص من ذلك من دلالات زائدة على دلالاتها متفرقة.

قول الفراهي بقطعية دلالة القرآن جعلته متمسكًا بأنّ التأويل الحق واحد غير متعدد.

كان منهج الفراهي في هذه النظرية استدلاليًا، مراعيًا السامع، ينتقل فيه من المعنى إلى معنى المعنى.

تعدد بيان الفراهي لخطته التفسيرية أكسب القارئ ثقة في عمله، لا سيما بعدما تجد أن ما قرره حاضر في التطبيق.

التقاء نظرية النظام في مسائل مركزية مع غيرها دليل على صحة تلك العناصر، وبالتالي صحة نظرية النظام وقدرتها على تحليل أي نص.

عناية الفراهي بقصار السور تأتي من اعتقاده بأنها تتضمن أصول الدين، والدليل على ذلك ما استخرجه من سورة الكوثر، قصرت ليسهل حفظها.

أهم ما ميز عمل الفراهي هو انسجام أفكاره، بحيث تجد بعضها يشد بحجز بعض في اتصال تامّ متسلسل تحت قول واحد جامع.

هذه بعض النتائج التي توصل لها البحث ويبقى غيرها مبثوثا في تضاعيف هذا البحث.

وفي ختام هذه الخاتمة لا يمكن القول بأنّ هذا البحث جامع ومانع، لكنه حاول الكشف عن بعض الجوانب المتعلقة بعمل الإمام الفراهي من حيث تقريره لأصول معينة في نظريته؛ وربطها بقواعد معتبرة وتبقى نظرية النظام لصاحبها رحمها الله مصدرًا ومرجعًا للدارسين في مجالات مختلفة كالتفسير بدراساته وأنواعه واللغة بعلومها واللسانيات بتياراتها وتوجهاتها، يمكن دائما الاستمداد منها والبحث فيها بحث عن الجديد والله الموفق للصواب والحمد لله أولًا وآخرًا.

فهرس المصادر والمراجع

- المطبوعات

← اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، لفهد بن عبد الرحمن الرومي، طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، ط/1، 1407هـ-1986م.

← الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394هـ/ 1974م

← إحكام الأصول بأحكام الرسول صلى الله عليه وسلم، للإمام الفراهي، الدائرة المحمدية، إعداد: د. عبيد الله الفراهي، الطبعة الأولى 2011م، ضمن رسائل الإمام الفراهي في علوم القرآن المجموعة الثانية، سرائ مير، أعظم كره، يو-بي، الهند.

← الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

← الإمام عبد الحميد الفراهي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن، محمد فريد راوي، دار الشاكر، سلانجور-ماليزيا، ط/1، 2015م.

← الإمام عبد الحميد الفراهي، وجهوده في خدمة القرآن وعلومه، لحسن يشو، الدار المغربية-المغرب، دار الكلمة.

← إمعان النظر في نظام الآي والسور، لمحمد عناية الله أسد سبحاني، دار عمار.

← البرهان في تناسب سور القرآن، لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبي جعفر (المتوفى: 708هـ)، تح: محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، 1990م.

← البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن الزركشي (المتوفى:794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/1، 1957م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشكائه، مصر.

← تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

← التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984هـ.

← التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ)، تح: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت، ط/1، 1416هـ.

← التفسير الكبير-مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/3، 1420هـ.

← تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، لعبد الحميد الفراهي، الدائرة المحمدية مدرسة الإصلاح، أعظم كره، الهند، ط/1، 2008م

← التكميل في أصول التأويل، للفراهي، جمعه: بدر الدين الإصلاحي، حققه وخرج آياته وأحاديثه: محمد سميع مفتي.

← تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (المتوفى: 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/1، 2001م.

← جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير أبي جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط/1، 2000م.

← دراسات في علوم القرآن الكريم، لفهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط/12، 2003م

← دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق 12هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية -لبنان / بيروت، ط/1، 2000م.

← دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (المتوفى: 471هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط/3، 1992م.

← الرأي الصحيح في من هو الذبيح، لعبد الحميد الفراهي، عناية: محمد أجمل أيوب الإصلاحي، دار القلم-دمشق،

← رسائل في علوم القرآن (المجموعة الثانية)، للفراهي، إعداد: عبيد الفراهي، مراجعة: محمد أمانة الله الإصلاحي، الدائرة المحمدية، مدرسة الإصلاح، أعظم كره-الهند، ط/1، 2011م.

← علم المناسبات في السور والآيات، ويليه مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسيوطي، محمد بن عمر سالم بازمول، دار الميراث النبوي، الجزائر، 2018م

← القائد إلى عيون العقائد، لعبد الحميد الفراهي، الدائرة المحمدية ومكتبتها، مطبعة الكوثر، أعظم كره-الهند، ط/1، 1975م.

← الكتاب المقدس، ترجمة العالم الجديد، مترجمة عن الطبعة الإنجليزية المنقحة الصادرة 1984م، 2004م.

← الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان،

← لسان العرب، محمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر- بيروت، ط/3، 1414هـ.

← مفردات القرآن، نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية، لعبد الحميد الفراهي الهندي (المتوفى: 1349هـ)، محمد أجمل أيوب الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2002 م،

← مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: 1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط/3.

← نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، لعبد الحميد الفراهي، اعتناء عبيد الله الفراهي، دار الغرب الإسلامي-تونس، ط/1، 2012م.

← نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي (المتوفى: 885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- الأبحاث والمجلات

← مجلة التأويل، علم التأويل والحاجة إلى ميزان فهم القرآن عند العلامة عبد الحميد الفراهي (1280هـ)، عبد الصمد غازي، مركز الدراسات القرآنية، المملكة المغربية، العدد 2، يونيو2015م.

← مجلة الهند، العدد الخاص عن حياة وأعمال الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله تعالى، المجلد 6، الأعداد:1-4، يناير-ديسمبر 2017م، ج/1.

← مجلة الهند، العدد الخاص عن حياة وأعمال الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله تعالى، المجلد 7، العدد 3، يوليوز-شتنبر، 2018م، ج/3.

← مجلة الهند، العدد الخاص عن حياة وأعمال الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله تعالى، المجلد 7، العددان 1-2، يناير-يونيو، 2018م، ج/2.

← مجلة الهند، العدد الخاص عن حياة وأعمال الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله تعالى، المجلد 8، العدد 2، أبريل يونيو، 2019م، ج/4.

← مجلة الهند، العدد الخاص عن حياة وأعمال الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله تعالى، المجلد 8، العدد 4، أكتوبر-ديسمبر، 2019م، ج/5,

← مجلة الهند، العدد الخاص عن حياة وأعمال الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله تعالى، المجلد 9، العدد 4، أكتوبر-ديسمبر 2020م، ج/6.

← مجلة جامعة الإمام، علم المناسبات بين المانعين والمجيزين، لإبراهيم بن سليمان آل هويمل، العدد 25، 1420هـ.

← مجلة كلية العلوم الإسلامية، مقال علم المناسبة في القرآن الكريم أهميته وطرق التأليف فيه، للمختار سبخة، جامعة بغداد، العدد 38، 2014م.